

السياسة الطاقوية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية – الأوكرانية

Algerian Energy Policy Towards the European Union in Light of the Russian-Ukrainian War

بوزيد بومدين شعيب¹، بلخيرة محمد²

¹ مخبر اصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،

b.bouzid@univ-chlef.dz

² مخبر اصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،

m.belkhira@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2026/07/08

تاريخ القبول: 2026/09/26

تاريخ النشر: 2026/10/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث وتحليل أبعاد ومحددات السياسة الطاقوية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي في سياق التحولات الجيوسياسية المتسارعة الناجمة عن الحرب الروسية – الأوكرانية حيث تنطلق الدراسة من إشكالية محورية تركز على جدلية "الثابت والمتغير" في الاستراتيجية الطاقوية للجزائر؛ حيث شكلت الحرب صدمة في أسواق الطاقة العالمية دفعت بأوروبا للبحث الحثيث عن بدائل آمنة للغاز الروسي، مما وضع الجزائر في قلب معادلة الأمن الطاقوي الأوروبي.

وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الطاقوية الجزائرية نجحت في الموازنة بين "ثوابتها" القائمة على الموثوقية واحترام العقود طويلة الأجل، وبين "المتغيرات" التي فرضت إعادة هندسة علاقاتها مع الشريك الأوروبي، وتجسد ذلك في مراجعة أسعار الغاز، تفعيل قانون المحروقات الجديد لجذب الاستثمارات، والدفع نحو شراكة مستقبلية مستدامة تشمل الانتقال الطاقوي وتصدير الهيدروجين الأخضر.

كلمات مفتاحية: السياسة الطاقوية الجزائرية؛ الاتحاد الأوروبي؛ الحرب الروسية – الأوكرانية؛ أمن الطاقة؛ إعادة هندسة العلاقات.

Abstract:

This study aims to examine and analyze the dimensions and determinants of Algerian energy policy towards the European Union within the context of the

rapid geopolitical shifts resulting from the Russian-Ukrainian war. The study addresses a pivotal problematic focused on the dialectic of "constancy and change" in Algeria's energy strategy.

The war induced a major shock in global energy markets, prompting Europe to urgently seek secure alternatives to Russian gas, thereby placing Algeria at the core of the European energy security equation. The study concludes that Algerian energy policy successfully balanced its "constants" rooted in reliability and compliance with long-term contracts with the "variables" that necessitated a re-engineering of its relations with the European partner. This has been manifested in renegotiating gas prices, activating the new hydrocarbon law to attract investments, and pushing toward a sustainable future partnership that encompasses energy transition and green hydrogen export.

Keywords: Algerian Energy Policy; European Union; Russian-Ukrainian War; Energy Security; Re-engineering Relations.

المؤلف المراسل: بوزيد بومدين شعيب، b.bouzid@univ-chlef.dz

مقدمة:

تعتبر السياسة الطاقوية للجزائر أحد أهم ركائز استراتيجيتها القومية وتموقعها الدولي، نظراً لما تمتلكه من احتياطات ضخمة من المحروقات، وخاصة الغاز الطبيعي، ولطالما ارتبطت هذه السياسة بشراكة تقليدية وعميقة مع الاتحاد الأوروبي، المستهلك الأساسي للطاقة الجزائرية .

ومع اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية سنة 2022، تعرضت أسواق الطاقة العالمية لصدمة جيوسياسية غير مسبقة، دفعت بالدول الأوروبية إلى محاولة التحرر السريع من التبعية للغاز الروسي والبحث عن بدائل آمنة وموثوقة .

هذا التحول الدولي المفاجئ وضع السياسة الطاقوية الجزائرية أمام محك حقيقي يوازن بين "ثوابتها" التاريخية القائمة على احترام العقود والموثوقية، وبين "المتغيرات" الراهنة التي تفرضها متطلبات المرحلة لإعادة هندسة علاقاتها مع الشريك الأوروبي بما يخدم مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق حزمة من الأهداف العلمية والاستراتيجية المرتبطة بالفجوة المعرفية،

وهي:

1. تسليط الضوء على المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمات الدولية الكبرى واستغلال الفرص الجيوسياسية المتاحة في سوق الطاقة.

2. تبيان مدى قدرة الجزائر على التوفيق بين التزاماتها التقليدية وطموحاتها الاقتصادية الجديدة مع الشريك الأوروبي.

3. استشراف مستقبل الشراكة الجزائرية - الأوروبية في ظل مساعي الطرفين لتنويع مصادر الطاقة والتحول نحو الطاقات النظيفة.

إشكالية الدراسة:

تحدد المشكلة البحثية لهذه الدراسة في الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف ساهمت الحرب الروسية - الأوكرانية في إعادة تشكيل معالم السياسة الطاقوية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي بين الحفاظ على الثوابت والاستجابة للمتغيرات الجيوسياسية؟
وينبثق عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي المركبات الثابتة للسياسة الطاقوية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي قبل الحرب الروسية - الأوكرانية؟

2. كيف أثرت تداعيات هذه الحرب على حجم ومكانه الغاز الجزائري في سوق الطاقة الأوروبي؟

3. ما هي ملامح "إعادة هندسة العلاقات" بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ظل التوجه نحو الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة كالهيدروجين الأخضر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة، انطلقنا من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

يُحتمل أن تحافظ السياسة الطاقوية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي على ثوابتها المرتبطة باستمرارية الإمدادات والوفاء بالالتزامات التعاقدية في ظل تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية.

الفرضية الثانية:

يُحتمل أن تسهم تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية في تغيير مكانة الغاز الجزائري في سوق الطاقة الأوروبية وتعزيز الموقع التفاوضي للجزائر تجاه الاتحاد الأوروبي.

الفرضية الثالثة:

يُحتمل أن تؤثر تحولات سوق الطاقة الأوروبية وسياسات الاتحاد الأوروبي في تنويع الإمدادات والانتقال الطاقوي في توجهات السياسة الطاقوية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي، من حيث طبيعة الشراكات ومجالاتها، خاصة الغاز الطبيعي والهيدروجين الأخضر والطاقات المتجددة.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة لتحقيق أهدافها والتحقق من صحة الفرضيات، على المنهج العلمي التالي:

المنهج الوصفي التحليلي: لوصف واقع السياسة الطاقوية الجزائرية وتحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بصادرات الطاقة نحو أوروبا وتطور العقود بين عامي 2022 و 2026.

أولاً: أبعاد السياسة الطاقوية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الروسية - الأوكرانية

شكلت الحرب الروسية - الأوكرانية سنة 2022 نقطة تحول جوهرية في المشهد الجيوسياسي العالمي للطاقة، حيث واجه الاتحاد الأوروبي أزمة إمدادات غير مسبوقة نتيجة السعي نحو التخلص التدريجي من الغاز الروسي الذي كان يغطي نحو 40% من احتياجات القارة.

في هذا السياق، برزت السياسة الطاقوية الجزائرية كأحد أهم المراكز الإقليمية القادرة على المساهمة في استقرار أمن الطاقة الأوروبي، مستندة إلى مزيج من الثوابت التاريخية والاستجابات الديناميكية للمتغيرات الدولية الجديدة.

1. محدد الثبات -الموثوقية واحترام العقود طويلة الأجل:

تاريخياً، بنيت الاستراتيجية الطاقوية الخارجية للجزائر على مبدأ "المورد الآمن والموثوق وهو الثابت الذي لم يتأثر بالتحولات السياسية الداخلية أو الأزمات الدولية"¹، ومع اندلاع الحرب في أوروبا، تجسد هذا الثابت في استمرار تدفقات الغاز الجزائري عبر الأنابيب العابرة للمتوسط دون أي انقطاع. وفقاً لتقارير منتدى الدول المصدرة للغاز²، التزمت شركة سوناطراك الوطنية بكافة حصصها التعاقدية طويلة الأجل مع الشركاء الأوروبيين، بل وقامت برفع إمداداتها الإضافية بناءً على طلبات استعجالية، لا سيما نحو السوق الإيطالية عبر خط أنابيب "إنريكو ماتيني"، مما ثبت مكانة الجزائر كحليف استراتيجي موثوق في وقت عانت فيه القارة من تقلبات حادة في الأسعار ونقص الإمدادات³.

2. محمد المتغير - إعادة التفاوض السعري وجذب الاستثمارات

إذا كانت الموثوقية هي "الثابت"، فإن "المتغير" في السياسة الجزائرية تمثل في استغلال الزخم الجيوسياسي لتحسين الشروط الاقتصادية لصادراتها، والتأسيس لمرحلة جديدة من هندسة العلاقات الاستثمارية.

لم تعد الجزائر تكتفي بلعب دور المورد التقليدي، بل فرضت منطقاً تفاوضياً جديداً يقوم على محورين أساسيين:

أ. **مراجعة صيغ الأسعار**: نجحت الجزائر في إعادة تفاوض واسعة النطاق مع كبرى الشركات الأوروبية مثل Eni الإيطالية، و Naturgy الإسبانية، و Engie الفرنسية لربط أسعار الغاز المبيع بأسعار السوق الفورية للغاز TTF بدلاً من الربط التقليدي الحصري بأسعار النفط، مما أدى إلى تعظيم العوائد المالية الوطنية مستفيدة من الارتفاع القياسي للأسعار دولياً⁴

ب. **تفعيل قانون المحروقات الجديد (قانون 19-13)**: اشترطت السياسة الطاقوية الجزائرية على الشركاء الأوروبيين الراغبين في الحصول على كميات إضافية من الغاز، ضرورة الاستثمار المباشر في قطاع المنبع الاستكشاف والإنتاج لتطوير الحقول المتقدمة وزيادة القدرة الإنتاجية⁵ وقد تجسد ذلك في توقيع اتفاقيات مع شركة "إيني" الإيطالية و"توتال إنرجيز" الفرنسية لزيادة الاحتياطيات القابلة للاستخراج⁶

3. التموقع الجيوسياسي الجديد إيطاليا كإبوة:

أحدثت الحرب الأوكرانية تغييراً في مسارات الدبلوماسية الطاقوية الجزائرية، حيث ركزت الجزائر ثقلها على المحور الجزائري، روما كخيار استراتيجي لتصبح إيطاليا المركز الرئيسي لتوزيع الغاز الجزائري نحو وسط وشمال أوروبا⁷

هذا التموقع سمح للجزائر بتجاوز الخلافات السياسية العابرة مع بعض الأطراف الإقليمية، وفتح لها أسواقاً جديدة في شرق ووسط أوروبا عبر خطوط الربط البيني، مما يؤكد أن السياسة الطاقوية الجزائرية بعد سنة 2022 أصبحت أكثر براغماتية وقدرة على المناورة الجيوسياسية في فضاء المتوسط.

ثانيا: المقاربة الجزائرية لإعادة هندسة العلاقات الطاقوية مع أوروبا: من الغاز الطبيعي إلى الهيدروجين الأخضر

لم تعد تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية مقتصرة على إحداث صدمة مؤقتة في الطلب على الغاز الطبيعي فحسب، بل إنها سرعت من وتيرة تنفيذ الاستراتيجيات الأوروبية الرامية إلى تحقيق الحياد الكربوني والتحول نحو مصادر الطاقة البديلة، وهو ما تجسد في خطة الاتحاد الأوروبي المحدثه أمام هذا المتغير الدولي الاستراتيجي، أدركت صانع القرار الطاقوي في الجزائر أن حصر الشراكة مع أوروبا في نطاق الوقود الأحفوري التقليدي قد يهدد مصالح البلاد على المدى الطويل. ومن هنا، انطلقت مقاربة جزائرية جديدة تقوم على "إعادة هندسة العلاقات" عبر تحويل الجزائر من مجرد مصدر تقليدي للغاز إلى قطب إقليمي لإنتاج وتصدير الطاقات المتجددة، وفي مقدمتها الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

1. المرتكزات الهيكلية للاستراتيجية الجزائرية للهيدروجين

تبنت الجزائر استراتيجية وطنية طموحة لتطوير الهيدروجين الأخضر، مستهدفة تلبية ما بين 10% إلى 15% من احتياجات السوق الأوروبية بحلول عام 2040، أي ما يعادل تصدير نحو 3 ملايين طن سنوياً⁸ وتستند هذه الهندسة الجديدة إلى مزايا تنافسية هائلة تمتلكها الجزائر، تفصلها تقارير المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة⁹ في النقاط التالية:

أ. **المؤهلات الطبيعية الفائقة**: امتلاك الجزائر لأعلى معدلات الإشعاع الشمسي في العالم خاصة في الصحراء الكبرى، ومساحات شاسعة تتيح بناء محطات ضخمة للطاقة الكهرومائية والشمسية اللازمة لتشغيل أجهزة التحليل الكهربائي لإنتاج الهيدروجين الخالي من الانبعاثات.

ب. **البنية التحتية الجاهزة**: وجود شبكة أنابيب غاز وطنية ودولية متطورة للغاية تربط الجزائر مباشرة بأوروبا عبر إيطاليا وإسبانيا، والتي أثبتت الدراسات التقنية إمكانية إعادة تأهيلها ومزج الهيدروجين فيها بنسب تتراوح بين 15% إلى 20% في المراحل الأولى، قبل الانتقال إلى خطوط نقل مخصصة بالكامل¹⁰

2. مشروع ممر الهيدروجين الجنوبي كنموذج لإعادة الهندسة

يعد مشروع "ممر الهيدروجين الجنوبي التجسيد العملي والأبرز لإعادة هندسة العلاقات الطاقوية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بعد الحرب الأوكرانية. هذا المشروع، الذي يحظى بدعم سياسي وتمويلي كبير من

المفوضية الأوروبية وصنف كمشروع ذو مصلحة مشتركة، يهدف إلى ربط الجزائر بإيطاليا والنمسا وألمانيا عبر خط أنابيب بطول يبلغ نحو 3300 كيلومتر¹¹

وفقاً لدراسات معهد ووبرتال للمناخ والبيئة والطاقة¹² فإن هذا الممر سيوفر لألمانيا والمراكز الصناعية في وسط أوروبا شريان حياة طاقوي مستدام بعيداً عن تقلبات الجيوسياسية التقليدية. بالنسبة للجزائر، يمثل هذا المشروع تحولاً من الثابت القائم على تصدير الغاز، إلى متغير استراتيجي يدمج الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة العالمية للطاقة النظيفة، ويضمن تدفق استثمارات أوروبية ضخمة لنقل التكنولوجيا وتوطين صناعة أجهزة التحليل الكهربائي محلياً¹³

3. التحديات والفرص في بيئة طاقوية متغيرة

على الرغم من الفرص الواعدة الهائلة التي تتيحها إعادة هندسة العلاقات هذه، إلا أن السياسة الطاقوية الجزائرية تواجه جملة من التحديات الهيكلية والتقنية لتفعيل هذا المتغير:

أ. **معضلة شح المياه:** يتطلب إنتاج الهيدروجين الأخضر كميات هائلة من المياه النقية، وهو ما دفع بالجزائر إلى ربط استراتيجية الهيدروجين بالبرنامج الوطني لتحلية مياه البحر عبر الاعتماد التام على الطاقة الشمسية لتشغيل محطات التحلية بالساحل، ومن ثم نقل المياه إلى الداخل.¹⁴

ب. **حجم الاستثمارات المطلوبة:** تقدر تكلفة بناء البنية التحتية لإنتاج وتصدير الهيدروجين في الجزائر بعشرات المليارات من الدولارات. وهنا تبرز براغماتية السياسة الجزائرية بعد عام 2022 في إصرارها على صيغة الشراكة Win-Win؛ حيث تشترط تقديم تسهيلات في إمدادات الغاز الحالية مقابل التزام الشركات الأوروبية الكبرى بتمويل مشاريع الهيدروجين الأخضر المشتركة¹⁵

تأسيساً على ذلك، يظهر أن السياسة الطاقوية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي لم تقف عند حدود الاستفادة المالية المؤقتة من طفرة أسعار الغاز الناتجة عن الحرب، بل وظفت هذا الزخم لإعادة صياغة توقعها كشريك مستقبلي لا غنى عنه في بيئة دولية تتجه بخطى متسارعة نحو تصفير الانبعاثات.

ثالثاً: آفاق وتحديات التموقع الجيوسياسي للجزائر في الهيكل الطاقوي الأوروبي الجديد

إن إعادة صياغة العلاقات الطاقوية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ظل البيئة الدولية التي أفرزتها الحرب الروسية - الأوكرانية، تضع السياسة الطاقوية الجزائرية أمام آفاق استراتيجية واعدة، ولكنها محفوفة في الوقت ذاته بتحديات جيوسياسية واقتصادية معقدة.

ويتوقف نجاح التموقع الجزائري الجديد في الهيكل الطاقوي الأوروبي الناشئ على قدرة صانع القرار على الموازنة بين تعظيم المكاسب السيادية وتلبية متطلبات السوق الدولية التنافسية.¹⁶

1. الفرص الاستراتيجية والآفاق المستقبلية للتموقع الجزائري

تفتح البيئة الطاقوية الدولية الجديدة بعد سنة 2022 للجزائر آفاقاً تتجاوز مجرد تأمين عوائد مالية ظرفية، ويمكن حصر أهم هذه الآفاق في النقاط التالية:

أ. التحول إلى "محور طاقي إقليمي": بفضل شبكة الأنابيب العابرة للمتوسط مثل Transmed و Medgaz، والخطط الجارية لربط شبكة الكهرباء الوطنية بأوروبا عبر كابلات بحرية عالية الجهد نحو إيطاليا، تتحول الجزائر تدريجياً إلى الجسر الأساسي لنقل الطاقة التقليدية والنظيفة من عمق إفريقيا نحو القارة الأوروبية¹⁷، هذا التموقع يمنح الدبلوماسية الجزائرية أوراق ضغط جيوسياسية قوية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

ب. استقطاب التكنولوجيا وتوطين المعرفة: تشتت الجزائر في مفاوضات الأخيرة مع المجموعات الطاقوية الأوروبية مثل Eni و TotalEnergies ألا يقتصر التعاون على استخراج المحروقات، بل يشمل نقل تكنولوجيا كفاءة الطاقة، تقنيات احتجاز وتخزين الكربون، وتطوير الطاقات المتجددة، مما يساهم في تحديث النسيج الصناعي الوطني وتأهيل الكوادر البشرية المحلية¹⁸

2. التحديات الجيوسياسية والاقتصادية الراهنة

في المقابل، تواجه السياسة الطاقوية الجزائرية حزمة من التحديات الهيكلية التي قد تحد من طموحاتها الاستراتيجية:

أ. معضلة نمو الاستهلاك الداخلي: يشكل الارتفاع المتسارع في الطلب المحلي الجزائري على الطاقة (خاصة الغاز والكهرباء) ضغطاً مستمراً على الفوائض الموجهة للتصدير. ووفقاً لتقارير معهد أكسفورد لدراسات الطاقة¹⁹، فإن عدم الإسراع في تنفيذ برامج كفاءة الطاقة وتطوير المحطات الشمسية محلياً لاستبدال الغاز في توليد الكهرباء، قد يقلص من قدرة الجزائر التصديرية نحو أوروبا على المدى المتوسط.

ب. شدة التنافسية الدولية في السوق الأوروبية: لا تتحرك الجزائر في بيئة معزولة؛ إذ تسعى قوى طاقيّة أخرى كبرى مثل الولايات المتحدة عبر الغاز الطبيعي المسال، ودول الخليج، والنرويج إلى الاستحواذ على

حصص أكبر من السوق الأوروبية البديلة لروسيا هذا التنافس يفرض على الجزائر الحفاظ على أسعار تنافسية مرنة والاستمرار في إثبات موثوقيتها العالية.

ج. ضغوط "الآلية الأوروبية لتعديل حدود الكربون": يفرض الاتحاد الأوروبي قيوداً صارمة ومعايير بيئية على الواردات الكثيفة الانبعاثات.

هذا المتغير التنظيمي يجبر قطاع المحروقات الجزائري على ضخ استثمارات ضخمة للحد من انبعاثات غاز الميثان في حقول الإنتاج وشبكات النقل لضمان قبول الغاز الجزائري في الأسواق الأوروبية المستقبلية²⁰.

تأسيساً على ما سبق، يتضح أن المقاربة الجزائرية في هندسة علاقاتها مع الشريك الأوروبي ليست مساراً سهلاً، بل هي عملية معقدة تتطلب مرونة دبلوماسية واستثماراً داخلياً مستداماً لتحويل التحديات الراهنة إلى رافعات للنمو الاقتصادي و التمتع الاستراتيجي.

الجدول 1: يبين الجدول تطور السياسة الطاقوية الجزائرية في مرحلة ما بعد الحرب الروسية الأوكرانية

وجه المقارنة	ما قبل الحرب الثوابت	ما بعد الحرب المتغيرات والآفاق
الاستراتيجية الرئيسية	مورد تقليدي موثوق للطاقة	محور استراتيجي إقليمي للطاقة
آلية تسعير الغاز	عقود طويلة الأجل مرتبطة بسعر النفط	عقود مرنة عبر ربط بالسوق الفورية و مراجعة
البيئة الاستثمارية	حذر تنظيمي تجاه الشراكة الأجنبية	انفتاح وتفعيل قانون 19-13 و شركات
محفظة الصادرات	التركيز الحصري على الغاز الطبيعي	تنوع غاز و هيدروجين أخضر و طاقة شمسية
العلاقة مع أوروبا	علاقة بائع-مشتري تقليدية	شراكة استراتيجية شاملة أمن طاقة و تنمية

الجدول من اعداد الباحث

3. القراءة التحليلية في تحولات العقيدة الطاقوية الجزائرية: من خلال الجدول يتبين لنا ما يلي:

أ. التحول في الاستراتيجية الرئيسية

ما قبل 2022، كانت السياسة الجزائرية تركز على دور "المورد التقليدي الموثوق"؛ أي تكتفي بإنتاج الغاز وضخه عبر الأنابيب دون التدخل الكثيف في التوازنات الجيوسياسية. أما بعد الحرب، فقد تحولت الاستراتيجية نحو صياغة مفهوم "المحور الاستراتيجي الإقليمي"، حيث أصبحت الجزائر تطمح لتكون نقطة الارتكاز الأساسية لربط إفريقيا (دول الساحل والنيجر عبر أنبوب الغاز العابر للصحراء) بأوروبا، لتتحكم في مسارات تدفق الطاقة في حوض المتوسط.

ب. آلية تسعير الغاز

لطالما تمسكت الجزائر سابقاً بعمود طويلة الأجل تمتد لـ 15 أو 20 سنة وتكون أسعار الغاز فيها مرتبطة بأسعار النفط Oil-indexed، وهو ما كان يحميها من انخفاض الأسعار لكنه يجرمها من الطفرات غير أن المتغير الجديد بعد الحرب هو فرض الجزائر "صيغ تسعير مرنة ومراجعة دورية"، حيث تم ربط الأسعار بأسواق الغاز الفورية الأوروبية مثل منصة TTF الهولندية، مما سمح لشركة سوناطراك بتعظيم أرباحها بشكل قياسي مستفيدة من الارتفاع الجنوبي لأسعار الغاز العالمية.

ج. البيئة الاستثمارية

قبل الحرب، عانى قطاع المحروقات من نوع من الركود بسبب حذر المستثمرين الأجانب من القوانين السابقة. بعد الأزمة، وظفت الجزائر حاجة أوروبا الماسة للغاز لتنفيذ قانون المحروقات الجديد 13-19، والذي يقدم تحفيزات ضريبية هائلة.

التغيير الجوهري هنا هو أن الجزائر لم تعد تقبل بالاستثمار المالي الفردي، بل اشترطت شراكات تكنولوجية تلتزم فيها الشركات الأوروبية مثل Eni بنقل التكنولوجيا وتطوير الحقول المتقدمة والمساهمة في خفض انبعاثات الكربون.

د. محفظة الصادرات

تاريخياً، كانت سلة الصادرات الطاقوية الجزائرية نحو أوروبا تعتمد بشكل شبه كلي على الغاز الطبيعي والنفط الوقود الأحفوري أما المتغير الاستراتيجي الحالي هو إدراك الجزائر أن أوروبا تتجه نحو

"تصفير الكربون"، لذلك أعادت هندسة محطاتها لتشمل الطاقات النظيفة الهيدروجين الأخضر وال طاقة الشمسية، لضمان بقائها في السوق الأوروبية حتى بعد استغناء الأخيرة عن الغاز مستقبلاً.

ه. طبيعة العلاقة مع أوروبا

تطورت العلاقة من مجرد علاقة تجارية بسيطة بائع ومشتري يحكمها منطق الفاتورة والكمية، إلى شراكة استراتيجية وسياسية معقدة حيث أصبح أمن الطاقة الجزائري مرتبطاً بالأمن القومي الأوروبي، وتجسد ذلك في الزيارات الدبلوماسية رفيعة المستوى من قادة أوروبيين مثل إيطاليا وفرنسا للجزائر، مما جعل ملف الطاقة قاطرة لملفات أخرى كال تنمية، والاستثمار الصناعي، والتعاون الأمني في المتوسط.

خاتمة:

تأسيساً على ما تم تناوله في محاور هذه الدراسة، يمكن القول إن الحرب الروسية - الأوكرانية سنة 2022 لم تكن مجرد حدث عسكري عابر، بل شكلت صدمة جيوسياسية أعادت رسم خارطة التوازنات الطاقوية في الفضاء الأوروبي المتوسطي. وفي خضم هذا التحول الدولي المتسارع، خضعت السياسة الطاقوية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي لاختبار حقيقي، أثبتت من خلاله قدرة ديناميكية على الموازنة الاستراتيجية بين "ثوابت" عقيدتها الدبلوماسية القائمة على الموثوقية العالية والالتزام المطلق بالعقود، وبين "متغيرات" الراهن الدولي التي فرضت انتهاج براغماتية اقتصادية جديدة .

ولم تعد العلاقات الطاقوية بين الطرفين مجرد عملية تجارية تقليدية لبيع وشراء الغاز، بل تحولت إلى مسار شامل لإعادة هندسة الشراكة، واقتناص الفرص الجيوسياسية لتموقع جزائري مستدام يتجاوز عصر الوقود الأحفوري نحو آفاق الطاقات النظيفة والهيدروجين الأخضر.

نتائج الدراسة :

لقد أفضى البحث والتحليل في هذا المقال إلى استخلاص النتائج الجوهرية التالية:

أ. **تكريس معادلة "الثابت والمتغير"**: نجحت الجزائر في إثبات أن موثوقيتها كمورد آمن للغاز ثابت هي أكبر ميزة تنافسية تمتلكها وقت الأزمات. وفي المقابل، استغلت حاجة أوروبا الماسة للإمدادات كمتغير لتحسين شروطها التفاوضية، مما مكنها من مراجعة الأسعار وربطها بالأسواق الفورية لتعظيم عوائدها المالية.

ب. **الانتقال من المنطق التجاري إلى الشراكة الاستثمارية**: أظهرت الدراسة أن السياسة الطاقوية الجزائرية بعد الحرب وظفت قانون المحروقات الجديد (19-13) بذكاء؛ حيث اشترطت على الشركات

الأوروبية الراغب في كميات غاز إضافية الالتزام بالاستثمار المباشر في قطاع المنبع، الاستكشاف والإنتاج، مما ساهم في إحياء النشاط النفطي الوطني وتطوير الحقول.

ج. **تغير الجغرافيا السياسية للأنايب:** أثبتت الحرب الأوكرانية نجاح المناورة الدبلوماسية للجزائر في التركيز على المحور الجزائري، روما، لتحويل إيطاليا إلى البوابة الرئيسية والمركز المحوري لتوزيع الغاز والطاقة الجزائرية نحو وسط وشمال أوروبا، مما منح الجزائر ثقلاً سياسياً و جيوسياسياً متزايداً في حوض المتوسط.

د. **الاستجابة لرهانات تصفير الكربون:** بينت الدراسة أن السياسة الجزائرية لم تقف عند حدود مكاسب الغاز الآتية، بل سارعت إلى صياغة استراتيجية وطنية طموحة للهيدروجين الأخضر عبر مشاريع عملاقة مثل ممر الهيدروجين الجنوبي لضمان حجز مكانة ريادية في الهيكل الطاقوي الأوروبي الجديد المستقبلي.

هـ. **بروز معضلة الاستهلاك الداخلي كمهدد هيكلي:** كشفت الدراسة أن التحدي الأكبر الذي يواجه ديمومة هذا التموقع الجزائري ليس الخارجي، بل هو الارتفاع المتسارع في الطلب المحلي على الغاز والكهرباء، مما يضغط على الفوائض الموجهة للتصدير ويستدعي حلولاً جذرية.

التوصيات الاستراتيجية والأكاديمية

بناءً على النتائج السابقة، يخلص المقال إلى تقديم جملة من التوصيات الحيوية الموجهة لصناع القرار الطاقوي:

أ. **التعجيل في تنفيذ معركة "كفاءة الطاقة" داخلياً:** التوصية بضرورة تسريع وتيرة بناء المحطات الشمسية الكبرى لتوليد الكهرباء محلياً، وذلك لاستبدال الغاز الطبيعي المستهلك في البيوت والمصانع، وتحرير تلك الكميات الضخمة لتوجيهها نحو التصدير والاستفادة من الأسعار الدولية المرتفعة.

ب. **الإسراع في تفعيل الأطر القانونية للهيدروجين النظيف:** من الضروري صياغة أطر قانونية وتشريعية واضحة وجاذبة خاصة بقطاع الهيدروجين الأخضر في الجزائر على غرار قانون المحروقات، لتشجيع الكتل الاستثمارية الأوروبية على ضخ رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا اللازمة لأجهزة التحليل الكهربائي.

ج. **ربط مبيعات الغاز الحالية بنقل تكنولوجيا المستقبل:** يجب على المفاوض الجزائري الاستمرار في استخدام "ورقة الغاز الحالية" كرافعة، واشتراط مساهمة الشركات الأوروبية في تمويل محطات تحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية، والتي تعد العصب الأساسي لإنتاج الهيدروجين الأخضر في المناطق الجنوبية.

د. الاستعداد الفوري لمعايير الكربون الأوروبية الصارمة: توصي الدراسة شركة سوناطراك بضخ استثمارات عاجلة لتقليص انبعاثات غاز الميثان والحد من حرق الغاز في الحقول، لضمان توافق الصادرات الجزائرية مع آلية تعديل حدود الكربون الأوروبية لتجنب أي عقوبات أو ضرائب مستقبلية عند التصدير.

هـ. التحول نحو تنويع شبكات الربط الكهربائي: بالإضافة إلى أنابيب الغاز والهيدروجين، يُوصى بالبدء الفوري في تنفيذ مشاريع الكابلات البحرية الكهربائية عالية الجهد كالربط الكهربائي مباشرة مع إيطاليا، لتصدير الكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية في الصحراء الجزائرية كمنتج نهائي جاهز للاستهلاك الأوروبي.

التهميش:

- ¹ ناصر دادى عدون، استراتيجية الطاقة في الجزائر والتحولت الاقتصادية الدولية، ط1 (الجزائر: دار المحمدية العامة، 2022)، ص142
- ² منتدى الدول المصدرة للغاز، التقرير السنوي لتوقعات الغاز العالمية 2023، ط1 (الدوحة: الأمانة العامة لمنتدى GECF)، 2023، ص52.
- ³ ناصر دادى عدون، مرجع سابق، ص150.
- ⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 19-13 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019، المتعلق بنشاطات المحروقات، العدد 79، ص5.
- ⁵ شركة سوناطراك، حصيلة نشاطات مجمع سوناطراك لعام 2023، ط1 (الجزائر: منشورات المديرية العامة لسوناطراك، 2024)، ص22.
- ⁶ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسة الاقتصادية: حالة الجزائر، ط3 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2022)، ص205
- ⁷ مبروك غضبان، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتحولت الجيوسياسية، ط2 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2023)، ص318
- ⁸ مصطفى العبد الله الكفري، أمن الطاقة العالمي وأثره في العلاقات الدولية، ط1 (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2022)، ص94.
- ⁹ وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، الاستراتيجية الوطنية لتطوير الهيدروجين الأخضر في الجزائر، ط1 (الجزائر: منشورات وزارة الطاقة، 2023)، ص8
- ¹⁰ مبروك غضبان، ص340

- ¹¹ شركة سوناطراك، مرجع سابق، ص 38.
- ¹² ملفوضية الأوروبية، "دعم مشاريع المصلحة المشتركة وممرات الهيدروجين النظيف SouthH2 Corridor"، موقع الملفوضية الأوروبية، 2023/11/12، شوهد في 2026/04/14، أنظر: <http://soo.gd/EUH2p>.
- ¹³ المرجع نفسه، ص 41.
- ¹⁴ مصطفى العبد الله الكفري، أمن الطاقة العالمي مرجع سابق ص 112.
- ¹⁵ شركة سوناطراك، الحصيلة السنوية لنشاطات سوناطراك لعام 2022، ط 1 (الجزائر: منشورات المديرية العامة لسوناطراك، 2023)، ص 12.
- ¹⁶ الجريدة الرسمية، مرجع سابق ص 9.
- ¹⁷ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 219.
- ¹⁸ شركة سوناطراك، مرجع سابق، ص 12.
- ¹⁹ الريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 11.
- ²⁰ وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، التقرير السنوي لمؤشرات الاستهلاك الوطني للطاقة وكفاءتها، ط 1 (الجزائر: منشورات وزارة الطاقة، 2023)، ص 34.